بحوث ودراسات

المجتمع المدني وديمقراطية التنمية (أنموذج المنطقة العربية)

الاستاذ المساعد الدكتور
عامر حسن فياض(*)

مقدمة:

في البدء نحن بحاجة الى جولة في الافق العام للدراسة عبر ماهيات أبرز مفردات عنوان الدراسة والمتمثلة بـ(التنمية- الديمقراطية- المجتمع المدني) للدخول فيما بعد، في الافق الخاص للدراسة والمتصل بأهمية التنمية وجدوى الديمقراطية لبناء وتفعيل المجتمع المدني في المنطقة العربية. والحقيقة أن اسباب البدء بتحديد ماهية الكلمات الواردة في هذه الدراسة تتصل بطبيعة اللغة ومطاليب العلم، فنحن في محادثاتنا اليومية لا نفسر، وفي اكثر الاحيان لا نحتاج لان نفسر، مقدما، ما نعنيه بالاصطلاحات التي نقولها، ولكن اذا لم يساعد سياق الكلام عل توضيح المعاني فأن لغتنا عرضة لان تتحول الى مجرد أصوات عادية، وان تفقد وظيفتها كوسيلة لانتقال الافكار والمعلومات بين الناس. وفي جانب أخر، اذا كان لاينبغي أن تقف الالفاظ ، بأي حال، عقبة في سبيل تقدم العلم، فينبغي التأكيد مرة أخرى، رغم ذلك بأننا في حاجة دائمة لمعرفة المعنى الدقيق للمصطلحات التي نتداولها في كل بحث علمي، او بعبارة ادق ، في كل بحث يراد به أن يكون علميا. وكما يؤكد (ستيورات شيس) أنه "غالبا ما تحظى الكلمات الكبيرة بالاستخدام على نطاق واسع، ولكنها لا تبلغ الادرجة محددة من حيث دقة معانيها"(1). وعلى هذا الاساس فربما نكون على حق حين نتناول بحث المفاهيم وحدودها وطبيعتها وواقعها للتذكير بها واطلاق سراحها في الصفحات اللاحقة حتى لا تغيب عن اذهاننا ونحن نتابع حدود العلاقة بين الثالوث المتلازم (التنمية – الديمقراطية – المجتمع المدني) ضمن اطار هدف الدراسة المتمثل بأعادة بناء وتفعيل تجربة المجتمع المدني في مجتمعنا .

إن تغطية موضوع هذه الدراسة ستتم عبر منتظم منهجي ثنائي يتمثل ببحث ما يأتي:-

أولا:- ماهية وواقع التنمية والتخلف في المنطقة العربية .

ثانيا:- ماهية وواقع الديمقراطية والمجتمع المدني في المنطقة العربية.

(*) استاذ مساعد / عميد كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد

ماهيـة وواقـع التنميـة والتخلـف فـي المنطقـة العربية

لا يحتاج المرء الى شروحات طويلة كيما يحدد مفهوم التنمية، اذ تكشف دراسات كثيرة عن مضمونها وحدودها وطبيعتها واهدافها الى حد بعيد. لكن ما نحتاج اليه، فعلا جهدا استثنائيا للبحث عن المفاتيح الاساسية للتنمية. وان كانت معظم الدراسات، بهذا الشأن، تجد هذه المفاتيح معلق على أبواب الأقتصاد، فأن القليل منها تشير الى مفاتيح اخرى لمغاليق التنمية معلقة على ابواب غير اقتصادية. بيد أن مثل هذه المفاتيح غير الاقتصادية هي كالمفاتيح الاقتصادية بقيت عاجزة عن فتح مغاليق التنمية الحقيقية الشاملة. فالتعليم، مثلا، وبعد حوالي عشرات السنين من الاهتمام الخاص به في البلدان المتخلفة، وضمنها البلدان العربية ، بوصفه مفتاحا رئيسا للتنمية والتقدم ، قد اتضح بأنه اصبح هو الاخر يمثل جانبا في جوانب المأزق التخلفي الراهن لتلك البلدان. فالتعليم يمكن أن يكون (أداة لترويض الناس كما يمكن أن يكون أداة لتحريرهم)(2).

والتنمية، ببساطة، ليست مجرد (نمو) كما قد يوحي اصلها اللغوي نفسه، انما هي مسيرة واعية تسترشد في سعيها الى التقدم بافكار وممارسات توجهها. ومن يتصدى لعملية التنمية والتقدم عليه أن يجيب على اسئلة اساسية مثل هل تكون التنمية اقتصادية فحسب ام تتسع لتشمل جوانب اخرى اجتماعية وسياسية وثقافية؟ ومن أين نبدأ في التنمية من الاقتصاد أم من السياسة أم من الثقافة أم منهم جميعا؟ إن التنمية دراسة وتطبيقا، لا يمكن أن تكون حكرا بيد الاقتصاديين. ولان مفهوم التنمية غلب عليه الطابع الاقتصادي، فقد بدت مهمة التقصي والبحث والدراسة والتنظير فيها وكأنها وقف على الاقتصاديين او ممن هم قريبون في مجال الاقتصاد. أن هذه النظرة القاصرة والمبتورة غالبا ما تهمل او تنكر الابعاد المختلفة للتنمية. فالاخيرة هي قبل كل شيئ عبارة عن (عملية حضارية واعية) وهذا المعنى يجعل من مفهوم التنمية يعنى (عملية مجتمعية واعية ذات ابعاد سياسية واقتصادية وادارية وثقافية)(3). إن هذه الابعاد متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض. واذا كانت التنمية بمجملها تهدف الى الوصول الى مستوى حضاري حقيقي تتوفر فيه القاعدة الاقتصادية الانتاجية، والمشاركة المجتمعية وحسن توزيع ثمارها في اطار حوافز سليمة مرتبطة بالجهد والانتاجية، فمن أين تبدأ. ونحن نعتقد اتفاقا مع العقلاء أن البدء في التنمية يكون من الانسان وبالانسان ، فمنه وبه تفتح جميع مغاليق التنمية. ومن هنا فأن الاشارة الى دور الانسان في التنمية تكشف عن فاجعة التنمية بدون انسان في البلدان المتخلفة. فالملاحظ أن أغلب انظمة هذه البلدان جاءت بعد جلاء المستعمر وهي لا تملك تصورا واضحاً للتنمية ، ويعود ذلك الى انها (بذلت ما في وسعها لابطال فعالية المواطن وعدم تمكينه في اداء دور فعال، بمعنى آخر، تهميشه)(4). عندها فأن تهميش الانسان مع الاهتمام بالنماء الاقتصادي الوحيد البعد يجعل اهداف التنمية – كما ترى انديرا غاندي – متمثلة بـ(تزايد الرغبات وليس في تزايد السعادة)(5). ومن هنا برز مفهوم جديد للتنمية يتمحور حول الانسان وقدرته الابداعية، ولما كانت التنمية

بكل ابعادها الشاملة تمثل بابا للتحول الحضاري الواعي فأن الانسان هو محور ذلك كله وسيلة وغاية، بل هو – كما يقول روجية غاروودي (الشرط الاساسي للنمو التأريخي، والاتوقف هذا النمو)(6). وهذا التوقف لا يعني سوى التخلف. وعلى ذكر التخلف هناك امكانية تؤكد أن التنمية تتحدد بدلالة نقيضها المتمثل بالتخلف فما هو التخلف؟

يوحي لفظ التخلف لغويا بمعنى (القعود والعجز عن مسايرة الراكب) وفي المعنى الاصطلاحي يعني (التأخر الزمني أي التخلف عن الحضارة)(7) ، واستنادا الى هذا التحديد فأن التخلف، كما يرى (اسماعيل صبري عبد الله) هو (ليس نقيض التنمية فحسب، بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث، بدرجات متفاوته للتبعية والاستغلال(8). والجدير بالتأكيد هنا أن صفة التخلف تطلق على مجموعة من بلدان العالم تدعى احيانا بالدول المتخلفة او النامية او العالم الثالث او البلدان في طريق النمو وغيرها من التسميات التي لا تجمعها الا حقيقة واحدة هي حقيقة التخلف. وما ينبغي البدء به ومنه هنا أن أي بلد متخلف لا يماثل على الاطلاق أي بلد متخلف اخر، غير أن فيما وراء هذا اللأ تماثل هناك سمة او مجموعة سمات عامة تجمع بين البلدان المتخلفة. ويفسر الكاتب الروسي (ليفكوفسكي) هذه السمة المشتركة بين البلدان المتخلفة بدلالة طبيعية نمط الانتاج السائد فيها ليسميها بـ(البلدان ذات الانماط المتعددة) بمعنى أن كل بلد محكوم بـ(نظام تعدد الأنماط أي تعايش مجموعة من الانماط الاقتصادية دون أن يتحول أي منها الى نمط قائد يحيل النظام الى تشكيلة اقتصادية اجتماعية محددة)(9). ويذهب الى هذا المعنى نفسه (عمرو محي الدين) عندما يؤكد أن السمة الرئيسية المميزة للمجتمعات المتخلفة كلها هي انها (مجتمعات سابقة على الرأسمالية.. وتوجد فيها انماط واساليب انتاج متنوعة تتفاوت من انماط مشاعية واخرى تعتمد على الرق او القنانة الى وجود بؤر للانتاج الرأسمالي في اطار الأوضاع العتيقة(10) . وهناك من يرى أن ما بين البلدان المتخلفة قاسم مشترك واحد يتمثل بالتبعية للاستعمار. فيرى (مراد وهبه) أن المقصود بـ(العالم الثالث) الدول المتخلفة او المسماة بالنامية في قارات ثلاث هي افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، والقاسم المشترك الاعظم بين هذه الدول نضالها ضد الاستعمار بنوعيه القديم والجديد(11). والى سمة الاستغلال أضافت الانسكلوبيديا العالمية سمة الاستعباد كقاسم مشترك بين البلدان المتخلفة عندما عرفت التخلف بأنه (في النهاية ثمرة الاستغلال والاستعباد)(12) ، ونجد من يطرح مجموعة سمات مشتركة ما بين البلدان المتخلفة عندما يحدد مفهوم التخلف بدلالة الفروق بين هذه البلدان واخرى متقدمة فيذهب (وميض نظمي) الى التأكيد ان التخلف والتقدم تعبيران يرمزان الى الفوارق بين مجموعتيين من الدول، وهذه الفوارق تجد تعبيرها عنده في معايير متعددة منها مثلا: اختلاف نسبة الدخل القومي والفردي ، وفي تقدم النمو الصناعي

واستخدام التكنولوجيا مقابل الاعتماد على الزراعة بوسائل ،في اغلب الاحيان، شبه بدائية، اختلاف نسبة ومستوى التعليم والصرف عليه، ونسب الامية والاستهلاك الوفير وضعف الانتاج الوطني مقابل ضألته وتنوع الصادرات مقابل احاديتها وكونها اولية، وقيم فكرية وعلاقات اجتماعية متطورة وعقلانية ومنتجة ونشيطة وموضوعية مقابل قيم بالية وكسل ومحاباة ولا مبالاة وشروط معيقة للتنمية والتحديث والتحرر من التبعية، واختلاف بين ديمقراطية واسهام واسع في اتخاذ القرارات مقابل الفردية والاستبدادية..... الخ(13). إن المتفق عليه بين جميع هذه الاراء هو ان التخلف ظاهرة عامة لها ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ينبغي اخذها بالاعتبار، وان أي اهمال لها او لبعضها يؤدي الى فهم منقوص وبالتالي الى ثغرات خطرة في حل مشكلة التخلف. وهذه المشكلة تفتح ابواب تتصل بمجتمع او مجتمعات قامعة تغيب فيها الديمقراطية وتتعطل مسيرة تحولها الى مجتمعات مدنية حديثة فماذا نعني بالديمقراطية والمجتمع المدني وكيف نحدد طبيعتهما وواقعهما في المنطقة .

ماهيةوواقع الديمقراطيةوالمجتمع المدني في المنطقة العربية

بعيدا عن التحديدات القسرية للتعريفات الاكاديمية المجردة لمفهوم الديمقراطية سنرجع الى ماهية الديمقراطية وعلاقتها بالواقع التاريخي لنرى أن مفهومها الاكثر تداولا في ادبيات الفكر السياسي والاجتماعي طوال عصور متتالية حتى هذه المرحلة من عصرنا، هو المفهوم الذي تحدده كلمة الديمقراطية بمدلولاتها التاريخية في لغة قدماء الاغريق أي المفهوم الذي عرفها بـ(حكم الشعب نفسه بنفسه). غير أن (حكم الشعب نفسه بنفسه) لم يتحقق على ارض الواقع رغم أن اهل الاكثرية من شعب (الاحرار) الاغريق هم الذين صعدوا الى سدة الحكم في دولة الديمقراطية في اثينا. أما الحريات، وحرية الفكر بشكل خاص، فقد لقيت ضربة صاعقة بمحاكمة (سقراط) والحكم عليه بالموت من لدن نظام الديمقراطية ذاته، كرد فعل قمعي لما اثاره (سقراط) بسلوكه ومواقفه الفكرية والتعليمية المعروفة بالتشكيك العميق في وعي الناس وبقيم المجتمع اليوناني السائدة آنذاك (14). هكذا وجد الاساس التاريخي لتلك المسافة الهائلة، مسافة الفرق بين مفهوم الديمقراطية وممارستها الفعلية. وهذه المسافة جعلت من الديمقراطية بمفهومها التاريخي التقليدي، وعدا وعد به الانسان منذ فجر ظهور مفهوم الديمقراطية. وهنا نسأل أهل الاختصاص الذين يهولهم هذا الفارق بين مفهوم الديمقراطية بمضمونه التقليدي التاريخي المعروف، وبين الممارسات العملية في تطبيق هذا المفهوم، نسألهم هل تنحصر مشكلة الديمقراطية، الان في أن يكون لها مفهوم متفق عليه او لا يكون؟ إن المرء، كيما يجيب بدقة، ليتسأل هنا: لماذا يقف أهل الاختصاص وخاصة في الغرب عند استنتاجاتهم تلك التي تفيد أن ليس للديمقراطية مفهوم شامل متفق عليه، في حين انهم لم يعالجوا قضية

الديمقراطية من جذورها الاجتماعية، بل عالجوها من مفهومها في عالم الذهن وحده؟ وهل يحل مشكلة الديمقراطية، في عالمنا المعاصر، أن نصل الى هذا الاستنتاج لنراوح عنده؟

قد يبدو أن هؤلاء وقفوا وراء هذا الاستنتاج قصداً الى التشكيك بجدوى الديمقراطية اساسا، او بتعبير اوضح، قصدا الى تخفيز الاجيال المعاصرة من شعوب العالم أن تمحو فكرة الديمقراطية نهائيا من دفاتر ذاكرتها تمهيدا للانقضاض على ما تبقى من أشكالها الشبحية في عالم (الديمقراطيات) الرأسمالية والدائرة في افلاك النظام العالمي الجديد ومركز زعامته المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية. لقد وضع هؤلاء للديمقراطية (بوحي من ايديولوجيتهم) مقياسا ضيقا في اطار الانظمة الرأسمالية. وعبر هذا المقياس رأوا أن المفهوم ذاته مصدر الخلل والخطأ. ومن هنا تقلص مفهوم (حكم الشعب نفسه بنفسه) بصورته المهتزة. وبناء على ذلك تقرر عندهم أن المفهوم ذاته مصدر الخلل والخطأ حتى صار لا يعني سوى حكم لقلة فئوية تحتكر سدة السلطة بأسم الشعب في حين تكون الكثرة من الشعب خارج هذه السلطة او مسحوقة تحت وطأتها. ومصدر المشكلة عند هذا الفريق من اهل الاختصاص امران هما:

أولا: كونهم لا يعترفون بقانون التناقض الاجتماعي، وهذا موقف ايدلوجي عقائدي مسبق ينتج عنه عدم الاعتراف بالصراع الاجتماعي كقانون.

ثانيا: كونهم يحصرون مفهوم الديمقراطية في نطاق الاقرار الحقوقي الشكلي ببعض الحريات. وهذا الامر يعني طمس المضمون الحقيقي للديمقراطية والمتصل بطموح اوسع الجماهير، فالديمقراطية يجب أن تطرح في حوار مع كل القضايا الاساسية عند الجموع الشعبية. فلا يكفي أن يصدر دستور ديمقراطي، بل تصبح الديمقراطية قيمة مستقرة في اعماقهم وحياتهم اليومية يقيسون بها، من ضمن ما يقيسون كل ما يعرض عليهم او يطرح لاخذ رأيهم، وهذا يثير قضايا كثيرة ابتداءاً من محو الامية ونشر التعليم الى مسؤولية المثقفين الى مشاكل التغيير والتحول والتقدم. بمعنى ادق كل قضايا التحول الى المجتمعات المدنية الحديثة (15). بكلمة اخرى أن المضمون الحقيقي للديمقراطية يتجاوز ذلك الاعتراف الحقوقي الشكلي ببعض الحريات. فالديمقراطية عملية تحول وبناء مجتمعي يعتمد مؤسسات يمارس المواطنين عبرها حقوقهم المأخوذه أخذا لاعطاء او انتزاعا لا استجداء ضمن اطار مجتمع مدني في عالم حديث.

وفي هذا العالم الحديث تفهم الديمقراطية في حدها الادنى على انها تهدف، فكرا وممارسة، الى اعتبار الانسان قيمة في ذاته، وحقه–فردا وجماعة– في التعبير عن رأيه في المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي، ومن اجل تحقيق تقدمه وسعادته وتنمية مجتمعه ورقيه. وفي نظرة فاحصة لمشكلة الديمقراطية في المنطقة العربية سنرى أن الديمقراطية وقعت في اشكالية شاملة من حيث امتدادها وشيوعها واستمرارها الزمني، فهي اشكالية اكبر من أن تكون جمع تراكمي لاسباب فردية على مستوى الحاكم والمحكوم، انها اشكالية موضوعية تهم الواقع العربي فأين تكمن هذه الاشكالية ؟ للمقاربة من الاجابة نقول أن تحقق الحريات

الديمقراطية في المجتمعات المدنية الاوربية الحديثة كان قد تم في سياق صراع بين البرجوازيات الصاعدة وبين الاقطاع. وفي خضم هذا الصراع فأن النضال من اجل حرية العمل والتجارة وجد منعكساً في المفاهيم فتشكلت افكارا جديده ترجمت عمليا في تشريعات دستورية ومؤسسات قانونية وفي مجمل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية(16). ثم جاءت الحريات الديمقراطية كواحدة من اهم منجزات تلك المرحلة، ودخلت في صلب مكونات المجتمعات المدنية الاوربية الحديثة. ولعله من المفيد أن نتذكر أن الديمقراطية الغربية بفضل امتداد وسيطرة الغرب الاستعمارية الى بلدان عديدة في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تمكنت من ان توظف تراكم رأسمالي داخل مجتمعاتها من جهة، وتوسيع قاعدة المنتفعين من هذا الفائض من جهة اخرى. ولقد ساعدها هذا الفائض وقواها على تطوير تجربتها الديمقراطية ومكنها من اعطاء القوى الشعبية مشاركة اوسع في ادارة الدولة، وحصة اكبر في خدماتها ومنافعها. واذ اخذت اوروبا الاستعمارية بالتوسع، فقد شكلت السلطنة العثمانية عائقاً وجاذباً في ان واحد معاً للمطامع الاستعمارية الغربية في المنطقة العربية. فقد كانت عائقاً بدفاعها عن نفسها، ولكنها كانت، بالوقت نفسه، نقطة جذب للرأسمال والتجارة الاوروبية، ولئن كان العرب يشكلون متحداً قومياً ناهضاً، فان سعي اوروبا الى تفكيك السلطنة العثمانية اسهم دوماً في احياء شعورهم القومي ونزوعهم الى الاستقلال الوطني. وبذلك فقد امتزج الصراع العربي من اجل الديمقراطية تاريخياً بالصراع الوطني والقومي من اجل الاستقلال وانتزاع سلطة اصدار القرار من السلطات الاجنبية(17).

اما الفضاء الفكري العربي في مرحلة ما قبل الاستقلال السياسي فانه كان مسيساً بهذا الاتجاه، الذي يمزج الديمقراطية والاستقلال بنوعيه التقليدي والوافد. وبعد نيل الاستقلال السياسي فان التنظيمات السياسة العربية لم تعد تثير الديمقراطية السياسية بمفهومها الليبرالي بل اصبحت تشدد على مشاركة اوسع للجماهير في تقرير اهداف التنمية حتى لو تم ذلك خارج الاطر المؤسسية للديمقراطية الليبرالية. وقد كان لهذا الطريق ما يسوغه اجتماعياً. فالملاحظ قبل وبعد الاستقلال السياسي، كان اخلاص البرجوازيات الوطنية العربية المهيمنة سياسياً للديمقراطية مشكوكاً فيه فهذه الفئات الاجتماعية، ومنذ ميلادها في المنطقة العربية، تنكرت لليبراليتها السياسية. والذي كان يهمها في هذا الشأن، أي في شأن الحريات، هو فقط حرية التملك والاستثمار. لهذا فان سقوط كل الابنية اليبروقراطية التقليدية الغربية في الوطن العربي بعد نيل الاستقلال السياسي لم يزعجها، بل انها ارتاحت لذلك كل الارتياح. فهو لم يهدد علاقات الانتاج الرأسمالية، بل كان حافزاً لنموها بالهجوم على عدوين شرسين لها، اقواهما بقايا العلاقات التقليدية الاقطاعية التي كانت تحول دون انسياب راس المال في الاستغلال الصناعي، واخطرها تمردات الفئات الشعبية التي كانت

تحاول انتزاع حقوقها الديمقراطية. وتواكب مع هذا الفهم للديمقراطية السياسية خطوة على طريق تصفية وتحطيم علاقات الانتاج الاقطاعية بقوانين الاصلاح الزراعي الاولى في معظم البلدان العربية. وعلى عكس تساهلها وارتياحها للتخلص من المؤسسات الديمقراطية الليبرالية التقليدية في السياسة فان البرجوازيات العربية كانت شديدة الحساسية تجاه أي محاولة للتدخل في حرية الاستثمار حتى لو كانت لصالحها.

كانت البرجوازية العربية إذا تنمو بلا ليبرالية سياسية. بيد انها لم تكن تتضايق او تشكو، ولكن بسبب ظروف نشأتها المحاصرة لجأت الى اقل المجالات الاستثمارية تعرضاً للاخطار كالتجارة والمقاولات والاسكان. وبعد ان امسكت بالسلطة شددت على التنمية بلا ديمقراطية، الامر الذي جعل الجماهير تعاني من تقليص مستمر في حرياتها الديمقراطية دون الحصول على انجازات مجزية في ميادين الانماء الاقتصادي والاجتماعي، وفي اعادة توزيع الثروة وتعميم العدل الاجتماعي وتوفير الاجواء المعيشية اللائقة لرقى حضارى منشود. وعندها اصبحت الديمقراطية مطلوبة من قبل الجماهير العريضة وزاد الافتراق بين الشارع العربي وسلطاته الحاكمة فقد عملت السلطات العربية الحاكمة في مرحلة بعد نيل الاستقلال السياسي على اغراق الشرائح الاجتماعية العريضة بطوفان من الغرائز الفطرية وتوظيفها واضفاء هالات القداسة عليها. فالوطن العربي تحول مثلاً الى مفهوم مجرد تماماً، والنظام تحول الى وثن يستلب من الانسان العربي أي قدرة على مناقشة اوضاعه، فاصبحت المطالبات السياسية من المحرمات على الشعب، واصبح البناء العام للمجتمع يقوم على افتراض واحدى متعسف يمثل انتكاساً للافكار والممارسات التعددية لتصبح السلطات الحاكمة هي وحدها مالكة حق تفويض نفسها للتعبير عن الكل، ويصبح فكرها هو ايديولوجية الجميع(18). وفي حدود ذلك اجبر المواطن العربي على الامتثال والخضوع ووحدانية السلوك. وبالنتيجة كانت العلاقة بين الحكام والمحكومين علاقة تنزع الى خلق جمهور يكرر ما تقوله السلطات الحاكمة، ويجهل كل مسالة على علاقة بالفكر النقدي. اما الهيمنة على صعيد الفكر فسوف تكون للفكر الممتثل الذي يقوم على ركيزتين هما "عبادة المثال وعبادة الثبات" فالسلطة كمال مطلق ونقدها زندقة، وهذا الفكر الممتثل يتضمن ايضاً الصمت والسكوت وتثبيت واقع الحال مع ضرورة الترديد والتكرار الاليين والاعادة الببغائية التي تتنكر للنقد والتقويم والحذف والاضافة(19). وفي ظل واقع الخضوع هذا تبقى السلطة هي الناطق والمواطن هو الساكت. وبهذا الواقع ينتفى كل جديد ومبتكر وابداعي، ويصبح العقل خاضعاً لا يعرف السؤال ولا الجواب لانه عقل "نعم" فقط، كما انه عقل يمد من عمر واقع الخضوع ويكرس الهزيمة باشكالها المتنوعة بما فيها هزيمة الانسان ومبادرته وقدراته بعد تحويله الى آلة عاطلة وصدئة او الى بنيان هروبي يبحث عن مصلحته الذاتية الانانية

قبل بحثه عن الوطن والامة. وهزيمة الفكر والغاء حركته وانتاجه ودوره المبدع في صياغة واعادة صياغة الحياة والمجتمع. وهزيمة الوطن وتثبيته في واقع متخلف وجره الى ماضي في اكثر اشكاله ظلامة وبؤساً وجهلاً. وتأسيساً على ما تقدم فان واقع الخضوع هذا لا يسعف حل مشكلة الديمقراطية في المنطقة العربية بل ظل يمثل النقيض لكل بناء سياسي ديمقراطي. وتجاوزاً للاستغراق في اكوام التعاريف المتصلة بالديمقراطية فان هذه الكلمة تتمحور في استعمالنا لها ضمن اطار التطور العام للمجتمعات المدنية الحديثة التي يعتبرها "هجيل" منجزاً من منجزات العالم الحديث(20).ومجتمع العالم الحديث هو المجتمع المدني فما هو المجتمع المدني وما هو واقعه في المنطقة العربية؟.

ان مفهوم المجتمع المدني لم يظهر بشكله الخالص، انما ظهر، كما هو حال ظهور وتبلور مفهوم الديمقراطية، من خلال تطور تأريخي يفسره منتظم فكري فلسفي مر بمرحلة تبلور مديدة منذ بروزها بهيئة نطف في فكر الفيلسوف الانجليزي (جان لوك) 1691، او بصورة ناضجة في فكر الفرنسي (جان جاك روسو) (القرن 18)، او اكثر نضجاً في فلسفة الحق لـ(هجيل) فيما بعد(21).حاول كل من لوك وروسو وهجيل ان يربطوا نشوء المجتمع المدني بعملية "انتقال" و"خروج" التجمع البشري من حالة الى اخرى فقدموا الصياغات الاولى لمفهوم المجتمع المدني يوصفه كل تجمع بشري انتقل او خرج من حالة الطبيعة الفطرية الى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو "المجتمع المنظم سياسياً، أو أن المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه، كل يضم المجتمع والدولة معاً(22). وفي حدود تطور مفهوم المجتمع المدني في تاريخ الفكر السياسي الحديث والمعاصر نؤكد ان ظهور المجتمع المدني، كمفهوم، في حلقته الاولى عند المفكر الانجليزي (توماس هوبز) لم يكن منفصلاً عن الدولة، بل كان مجرد تعبير عن انتقال مبدأ السيادة (بمعنى القدرة او الهيمنة او السيطرة او النفوذ) من السماء (أي الحكم بالحق الالهي) الى الارض (أي الحكم على اساس العقد الاجتماعي)، رغم ان تصور الحكم الذي رافق (هوبز) كان ملكياً مطلقاً، وان لم ينفصل المجتمع المدني في هذه الحلقة الاولى عن المجتمع السياسي. بعد (هوبز) فان افتراض طبيعة المجتمع او تخيل وجوده دون دولة عند المفكر الانجليزي (جون لوك) بشكل خاص، هو افتراض وجود افراد اجتماعيين في حالتهم الطبيعية، أي دون دولة، وهو الافتراض الذي يبنى عليه المجتمع المدني في حلقته الثانية كمجتمع مدني قائم بذاته، أي بانفصال عن الدولة(23). واضاف المفكران الفرنسي (مونتسكيو) وفيما بعد الفرنسي (الكسي دي توكفيل) رؤيتيهما ليجعلا من المجتمع المدني وسيطا يوازن الدولة ويحد من تاثيرها المباشر في الفرد. او ان هذا المجتمع على حد تعبير الالماني (هيجل) يمثل "الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة

والدولة(24). وتحول افتراض (جون لوك) لمجتمع خارج الدولة في النظرية الليبرالية الى السوق. وبعد ان كان المجتمع المستند الى العلاقات المتبادلة بين الافراد في السوق هو ما ينتج مجتمعاً مدنياً خارج الدولة اصبح السوق هو نموذج المجتمع، ولم تعد هنالك حاجة لمصطلح المجتمع المدني.

ويلفت النظر ان الماركسية التقليدية التي سادت لاحقاً (في نموذجها السوفيتي خصوصاً) تعاملت مع مفهوم المجتمع المدني باسلوب التجاهل والاقصاء والتهميش. فكثيراً ما اهملت المجتمع المدني واعابت عليه بوصفه مفهوماً برجوازيا، لان الحديث عنه يعني الغطاء والتبرير لعدم الحديث بصراحة، وبكل وضوح، عن صراع الطبقات والماس المترتبة عليه(25). والحقيقة ان (كارل ماركس) في رده على (هيجل) والهيجلية، نظر الى المجتمع المدني بوصفه الاساس الواقعي للدولة وفضاءاً للتنافس والصراع، ليس الاقتصادي فقط، كما يرى (هيجل) بل السياسي والطبقي ايضاً. وهذا الفضاء سوف يخصه (ماركس) بفرع معرفي مستقل هو الاقتصاد السياسي. إن ما يفسر عدول (ماركس) اللاحق عن استخدام مفهوم المجتمع المدني واستبداله بمفهوم (المجتمع البرجوازي) في دراسته للاقتصاد الرأسمالي يمكن تلمسه وملاحظته في تأكيد ماركس على ان المجتمع المدني لا يمكن ان يبحث الا في الاقتصاد السياسي. وهذا التأكيد تكرر لاكثر من مرة في كتابه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" وفي اجزاء مختلفة من كتابه "رأس المال"(26). بيد ان التطورات اللاحقة على ما كتبه (كارل ماركس) قد بينت ان المجتمع المدني يمثل فضاءاً للتنافس والصراع بمختلف اشكاله (الاقتصادية، السياسية، الايديولوجية، الثقافية) بين الطبقات والفئات الاجتماعية كافة. وهذه التطورات التي شهدها مفهوم المجتمع المدني ستكون موضع اهتمام المفكر الايطالي الماركسي (انطونيو غرامشي) فهو يرى ان هناك مستويين للمجتمع هما:

الاول: يدعي المجتمع المدني الذي هو مجموعة التنظيمات التي غالباً ما تسمى تنظيمات خاصة.

والثاني: يدعى المجتمع السياسي او الدولة.

ويحتوى المجتمع المدني عند (غرامشي) على العلاقات الثقافية الايديولوجية ويضم كل النشاط الروحي-العقلي. واذا كان صحيحاً ما قاله (كارل ماركس) من ان المجتمع المدني هو البؤرة المركزية ومسرح التاريخ كله. فالمجتمع المدني عند كل من (ماركس) و(غرامشي) هو اللحظة الايجابية والفعالة في التطور التاريخي، وليس الدولة هي تلك اللحظة كما ورد عند هيجل. غير ان اللحظة الايجابية والفعالة، أي المجتمع المدني، تمثل الظاهرة البنيوية التحتية (القاعدة) عند ماركس، بينما هي عند (غرامشي) تمثل لحظة فوق بنيوية (بناء فوقي). وهذا ما يفسر اهتمام (غرامشي) الواسع بقضايا الثقافة، واهتمامه الخاص بمفهوم المثقف والمثقفين عبر التفرقة الشهيرة التي قام بها بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي ودور الاخير في الهيمنة. ويمثل المجتمع المدني عند (غرامشي) المرحلة النهائية في

تنظيم المصالح المختلفة، المتقدمة في القاعدة (البناء التحتي) كمرحلة انتقالية باتجاه الدولة. وهنا فان المجتمع المدني هو وجود خاص خارج نطاق الدولة رغم كونه على علاقة جوهرية بالدولة انه الوسيط بين التشكيلة الاقتصادية والدولة وكلها تخص مرحلة محددة تاريخياً. ويشكل المجتمع المدني مع الدولة عند (غرامشي) ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع والتي يسميها (غرامشي) ذاته بـ(الدولة الموسعة) أي منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي. وبهذا المعنى يقول (غرامشي): "ان الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني"(27)بينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع باحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، فان الدولة تحتكر السلطة السياسية عبر اجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية. فيمكن للمجتمع المدني ان يكون مسانداً للدولة او معارضاً لها. ففي الحالة الاولى يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية لسلطة الدولة عبر مشاركة منظمات المجتمع وفئاته المختلفة في صنع القرار. اما في الحالة الثانية التي تتصدى الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية لكل اشكال الاضطراب والثورة، تبدو الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من اجلها لا العكس. ونلاحظ مما تقدم تداخل وتفاعل الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة، وعبر تعارضهما تارة اخرى. ومنذ (غرامشي) ثمة تطور مثير للاهتمام اخذ يفصح عن نفسه فيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع. فبعد ان استحوذت الدولة ولفترة طويلة على اهتمام المفكرين، اخذ الاهتمام ينصب، تدريجياً على دراسة المجتمع المدني ضمن اطار الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية والعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي.

وفي نطاق الفكر العربي فلعل من المفارقات ان هذا الفكر لم يتعرف على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات (غرامشي) في المنطقة العربية بعد السبعينات. لكن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بدأ يتسرب الى الفكر العربي المعاصر بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين خصوصاً في اقطار المغرب العربي، حيث نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية لاسيما في تونس والجزائر(28). ولعل اوضح استخدام لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى الغرامشي، يمكن رصده في فصول كتاب "الفلسفة الاجتماعية" للدكتور (غانم هنا) الذي يركز فيه الاهتمام على تقصي الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وحدد فيه مكونات المجتمع المدني وخصوصية الفهم الغرامشي له من منظور الفلسفة النقدية. هذا بالاضافة الى الندوة التي عقدت في تونس حول المجتمع المدني، ثم توالى الاهتمام بالمفهوم، عربياً، لينتقل الى حقل التداول الواسع على صفحات الصحف والمجلات، وفي عقد الندوات كما حدث في ندوة القاهرة عام 1990، وندوة بيروت عام 1992 وغيرها(29).

والحقيقة ان شيوع استخدام مصطلح "المجتمع المدني" قد زاد من تشوشه واضطرابه، وحجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري، وغيب الى حد بعيد امكانية تناوله النقدي. فالمجتمع المدني يعرف على نحو اجرائي بانه (جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها، اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثل ذلك الاحزاب. ومنها اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضاء النقابة، ومنها اغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها. ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات اعضاء كل جمعية. ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي يمكن القول ان الامثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية(30).

ويبين التحليل النقدي للتعريف الاجرائي السابق الذكر، ان جوهر المجتمع المدني ينطوي على اربعة عناصر رئيسية هي:

- العنصر الاول ويتمثل بفكرة (الطوعية) التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار.
- العنصر الثاني ويشير الى فكرة (المؤسسية) التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية تقريباً، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العنصر الثالث ويتعلق بفكره (الغاية والدور) الذي تقوم به هذه التنظيمات والاهمية الكبرى (لاستقلالها) عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق روابط تشير الى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين.
- العنصر الرابع ويكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءاً من منظومة مرتبطة به تشتمل على مفاهيم مثل. المواطنة، حقوق الانسان، التنمية، المشاركة السياسية الشرعية..الخ.

ان هذا المفهوم الاجرائي لا يكتمل دون ان نضع المجتمع المدني في سياق تطوره التاريخي، بكلمه اخرى ان عدم هدر السياق التاريخي لمفهوم المجتمع المدني سيجعل منه مفهوماً ديمقراطياً تنموياً يتصل بالبناء والتطور والتغيير. أي مفهوماً يتصل بالديمقراطية من جهة وبالتنمية من جهة اخرى.

وعن حدود هذا الاتصال وتلك العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية لنتوقف عند الصياغات الفكرية السياسية العامة للمفكر الانجليزي (جون لوك) حول النشوء التاريخي للمجتمع المدني بوصفه بناء ديمقراطي تنموي(31). فهذه الصياغات تشكل الاصول التي لم يخرج عنها من جاء بعده ليهتم بهذا الشأن، وعند (لوك) يتحدد مفهوم المجتمع المدني بدلالة كونه المجتمع المتقدم والمتميز عن التجمع البشري في حالة الطبيعة الفطرية. وفي معرض مقارنته بين الحالتين يصف (لوك) حالة الطبيعة بانها حالة

الانسان ما قبل السياسي، بينما وصف حالة المجتمع المدني بانها حالة الانسان السياسي. واذا كان من الممكن ان تكون حالة الطبيعة حالة حرب، كما من الممكن ان يكون العقل الاجتماعي بمثابة نوع من الاستسلام الذي تنتهي اليه هذه الحرب ليقود بالتالي الى نوع من الحكم السياسي المطلق، وهذا ما تمسك به المفكر الانجليزي توماس هوبز، فان حالة الطبيعة، بالمقابل، من الممكن ان تكون حالة سلام، ليكون العقل الاجتماعي بمثابة اتفاق محدود اشتراطي (عقد اجتماعي)وقابل، بخصائصه هذه، لان يقود الى دولة ذات حكم سياسي مقيد، وهذا ما اخذ به المفكر الانجليزي (جون لوك).

وهكذا فأن (لوك) كان يسلم بأن قيام الدولة، بموجب العقد الاجتماعي، يقترن بوجود سلطة اكراه عامة مستقلة عن سلطة كل فرد ومتميزة عنها ومتفوقة عليها ومتمتعة بالسمو بالقياس اليها. ولكن هذه السلطة لا تتجاوز حدود ممارسة العقاب العام من اجل ضمان السلام وبالتالي تهيئة الفرصة المناسبة لكل مواطن فيها للتمتع الفعلي بحقوقه وحرياته كافة. اذاً الدولة هذه ستبدو – كما يقول (هارولدلاسكي) بمثابة (شركة ذات مسؤولية محددة) فهي ليست دولة ذات سلطة مطلقة بل دولة ذات سلطة مقيده، بمعنى انها سلطة ديمقراطية ومن هنا يرتبط نشوء وبناء المجتمع المدني بوجود السلطة الديمقراطية (الامر الذي يسمح لنا بتأكيد وجود علاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية على اعتبار ان الاخيرة (اي الديمقراطية) تمثل المستلزم او المشروع السياسي للمجتمع المدني وجوداً واستمراراً وتفعيلاً. وهذه العلاقة يؤكدها، بشكل واضح، (سعد الدين ابراهيم) عندما يشير الى انها علاقة وثيقة لاسيما في الركن او المقوم الثالث الاساسي للمجتمع المدني(32)الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديمقراطية، بل ان الديمقراطية كما يقول (سعد الدين ابراهيم) هي(الجانب السياسي) للمجتمع المدني وزيادة على ذلك يشير (سعد الدين ابراهيم) الى ان هناك صلة واحدة في جوهرها بين عمليتي بناء المجتمع المدني(33) والتحول الديمقراطي لاسيما في المنطقة العربية فيقول (ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فأنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني الذي تسعي بدورها الى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم. واليوم اذا كان ترويج خطاب المجتمع المدني يتم من باب الديمقراطية، فأن هناك باب آخر للترويج هو باب التنمية فما هي حدود العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية؟

ان التنمية على رأي عالم الاجتماع الامريكي (روبرت بونتام) تغذي (رأس المال الاجتماعي) بالقوة، والمصطلح الاخير يعني (المجتمع المدني)(34)، واذا كانت عملية الربط بين التنمية والمجتمع المدني تغذي الاخير بـ(القوة) فالمقابل ان التنمية الشاملة ستعتمد على رسوخ قيم ومبادئ المجتمع المدني، وفي هذا الصدد يؤكد (سعد الدين

ابراهيم) ان الدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ودعم مؤسساته هي (الطريق الامثل للديمقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة(35). والاكثر من ذلك تبدو العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني من خلال المفهوم النظري للمجتمع المدني. فالاهتمام بالمفهوم يعود، اصلاً، الى مفرده ذات صلة بالتنمية الشاملة وهي مفردة (التحول الحضاري) او مفردة (التطور التاريخي) وفي هذا الشأن يشير (فالح عبد الجبار) في معرض المدخل العام لمفهوم المجتمع المدني والاهتمام الاستثنائي بمفهومه خلال العقد الاخير، بالقول (ان سمة الاهتمام الجاد وغير الجاد ايضاً، تأتي من تحول حضاري كبير يتمثل بأنهيار عالم قديم بمثله وقيمه ومفاهيمه ومقولاته الفلسفية(36). كما تبدو العلاقة ايضاً بوصف المجتمع المدني يمثل مفهوماً تطورياً لظاهرة لها وجود حقيقي متغير في الزمان، وجود يمكن تلمس قسماته العامة. وبهذه الصفة التاريخية التطورية يكتسب مفهوم المجتمع المدني الملامح التاريخية، كما يتميز بخصوصية في حقبتنا الراهنة. ولا يقتصر الحديث عن العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية من خلال مفاهيم التحول الحضاري والتطور التاريخي للمجتمعات فقط بل ايضاً من خلال الخصائص العامة للمجتمع المدني، فقد تميز المجتمع المدني الناشئ والمتبلور في المدن المستقلة بخصوصية وبخصائص عديدة اولها بروز الفرد في مجال الانتاج المادي والفكري، ثم الانتاج المتسارع للثروة على اساس الصناعة والتجارة، والانتماء للمجتمع بدل الانتماء لطائفة دينية او حرفية، والتسامح الديني، ونظرة جديدة الى المجتمع تقوم على دور فاعل للانسان، واعلاء شأن العلم والعقل(37). لكن رغم ذلك تظل التنمية شرطاً ملازماً من شروط التحول نحو الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، تصبح الديمقراطية هي الاخرى شرطاً ملازماً للتنمية الشاملة بمعنى ان هناك معادلة متكافئة تنتهي الى تأكيد التلازم والتكامل ما بين التنمية والديمقراطية. وفي هذا الصدد يقول (شوفنمان) (ان الديمقراطية والتنمية لا تسيران معاً بالضرورة ولكنهما متكاملتان تاريخياً واذا اريد للديمقراطية ان تأخذ مداها في العالم الثالث يجب خلق شروط التنمية، وبعكس ذلك فان اية تنمية ليست ممكنة بدون التزام الناس المعنوي في عملهم وفي المجتمع، فلا وجود للديمقراطية بدون الحد الادنى من التنمية، ولكن بدون الديمقراطية فان التنمية تنتهي الى الانكماش(38).

وعلى اساس ما تقدم فان ضرورة الديمقراطية باتت اليوم بالنسبة للتنمية الشاملة في البلدان المتخلفة بمثابة ضرورة تكاملية، فلا جدوى من الاستغناء او التضحية بهدف الديمقراطية لصالح حجة انجاز التنمية في كل مستوياتها، فالديمقراطية غير قابلة للتنازل او للمقايضة سواء بالتنمية او بغيرها من الاهداف، ففي معرض حديثه عن خطورة التنازل عن الديمقراطية والاستغناء عنها او ارجائها من اجل انجاز اهداف اخرى يعتقد انها اهم من الديمقراطية يذكر الكاتب (فؤاد زكريا) امثلة كثيرة شهدتها المنطقة العربية. ففي الستينات كانت ايديولوجية (الاشتراكية العربية) ذات

التأثير الواسع على العقل العربي في تلك المرحلة، تقول بامكانية الاستغناء عن الديمقراطية السياسية او ارجائها من اجل ما يسمى بـ(الديمقراطية الاجتماعية) ونتيجة لذلك ظهر جيل كامل من المفكرين يستخف بالمبدأ الديمقراطي ذاته او يجعل له مكانة متأخرة في سلم اولوياته وانشغالاته الفكرية. والاهم من ذلك انه جيل يضع تضاداً زائفاً بين الديمقراطية وبين اهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويفترض ان الديمقراطية لا تصبح ممكنة الا بعد ان تتحقق هذه الاهداف(39). ومن المستطاع ذكر امثلة اخرى عديدة في هذا الشأن، منها محاربة الحريات كافة بحجة انه لا صوت يعلو فوق المعركة. ومنها ذلك الاتجاه الشائع لدى فئة واسعة من المثقفين العرب، الذين يوجهون نقداً حاداً الى التجارب الديمقراطية المحددة وما يسمى بـ(اللحظات الليبرالية) التي عرفتها معظم بلدان المنطقة قبل اواسط القرن المنصرم، ويتهمونها بالفشل، ويهاجمون مبادئ كالتعددية والحزبية ويصفونها بأنها مستوردة من الغرب وكذلك فان حركات اصولية اسلامية كثيرة، لها جذور شعبية عميقة، تلتقط هذا الخيط فتربط بين الديمقراطية الليبرالية والحضارة المسيحية الغربية على نحو يبدو معه وكأن الحديث عن الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية يعني اقتلاع هذه المجتمعات من جذورها وضياع تراثها في محاكاة جوفاء لمجتمعات غريبة عنها(40). والحقيقة ان الاهداف التنموية بصيغة التنمية الشاملة تقتضي للتحقيق شرطاً ملازماً لها يتمثل بالديمقراطية بل والاكثر من ذلك ان موقع الديمقراطية من التنمية الشاملة عموماً، يجعل منها واحداً من شروط تحقيق الفعل التنموي الشامل وركناً اساسياً من اركانه، ويؤدي الافتقار الى هذا الركن/الشرط الى تهديد كامل العملية التنموية واهدار لكل الجهود لان الديمقراطية هي (الاطار والوعاء الذي ينبغي ان تصب فيه كل محاولات التنمية والنهوض بالمجتمع، وان التنازل عنها معناه اهدار كل هذه الجهود)(41). وفي هذا الامر يشير (اسماعيل صبري عبد الله) قائلاً (ان الديمقراطية بمعنى حقوق الانسان السياسية والاجتماعية، وتعدد الاتجاهات بمعنى تداول السلطة هي ليست عقبة في سبيل التنمية ولا عقبة في سبيل التحول الاشتراكي، فلا يمكن ان تجري تنمية حقيقية مستقلة، الا في اطار ديمقراطي(42). ويترتب على غياب او ضعف هذا الاطار او التنازل عنه تدني الاحساس بالانتماء وانتشار شعور الاغتراب عند المواطن، مما يؤدي الى افتقاد النظام السياسي لشرعيته والى غياب حافز المواطن لرفع الانتاجية الاجتماعية والاقتصادية وفشل التنمية، فالمواطن الذي يغالبه السأم والضجر من النظام السياسي نتيجة الشك في شرعيته هو مواطن لا يشعر بالولاء والانتماء، فهو يوجد من الناحية الجسدية والحسية في بلاده، لكنه-نفسياً وسياسياً-كما يقول المشاط-يشعر بأنه غريب او اجنبي عن هذه البلاد، ثم يضيف (المشاط) قوله: (ان هذا الشعور بالاغتراب يؤدي بالفرد الى الاعتقاد بعدم جدوى المشاركة في الحياة السياسية، لان ذلك لن يغير

من مخرجات النظام السياسي(43).وان حصل التدني في مستوى المشاركة فان هذا من شأنه على حد تعبير الكواري وأن يحول دون بلورة الحد الادنى من الارادة اللازمة لبدء عملية التنمية(44). والحقيقة ان لعلاقة الديمقراطية (بصيغة المشاركة السياسية) بالتنمية الشاملة ثلاثة ابعاد على الاقل هي المشاركة في نماء التنمية اولاً ثم المشاركة في اعباء التنمية ثانياً، ثم المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وهو ما يعبر عنه عادة، بالمشاركة الديمقراطية الشعبية بأوسع معانيها(45). وهكذا بقدر ما ترسخ الديمقراطية مسيرة التنمية الحقيقية الشاملة، فان أي خطوة على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، هي الاخرى، تعزز الاتجاه المتنامي نحو الديمقراطية وتعمق ممارستها، بمعنى اخر ان الديمقراطية شرط للانماء، وان تعطل الانماء يسبب ابطاء او ربما تعطل للديمقراطية، يضاف الى ذلك، ان مستلزمات وعقبات التنمية هي، في الوقت ذاته، مستلزمات وعقبات الديمقراطية لان كلاهما يقتضي وحدة اللحمة الوطنية المجتمعية الناضجة والمتبلورة، كما ان كلاهما يقتضي تقدم وتطور تدريجي، وكلاهما ايضاً يقتضي بناء المؤسسات وتلك جميعاً تنتهي الى اقامة مجتمع مدني حقيقي.

ان التنمية وكذلك الديمقراطية هما عملية مجتمعية واعية تقتضي مساهمة كل فئات المواطنين لايجاد تحولات هيكلية في الاطار الاقتصادي والاجتماعي وفي الاطار السياسي كذلك(46)، وفي دراسته عن الانسان العربي والتنمية الشاملة يؤكد الباحث (اسامة عبد الرحمن) ما يفيد القول ان تبلور ارادة اجتماعية للتنمية الشاملة لها القدرة على صياغة طلب مجتمعي فعال يتمكن من تطور الادارة السياسية او افرازها، يمثل منطلق عملية التنمية وبدايتها الحقة، ثم يضيف، التنمية ترتبط بالتجربة والحصيلة المجتمعية، تتأثر بهما سواء ما تم قبل بدايتها او ما يتم عبر مسيرتها، وان مد العمل الاجتماعي وجزره، وكمه وكيفه، في الفترة التي تسبق بداية عملية التنمية هي المقدمات التي تبرز من ضمن معطياتها عملية التنمية وعلى سلامة هذه المقدمات وقوة دفعها يتوقف مستقبل التنمية(47). من جهة اخرى ان التنمية والديمقراطية هما عملية لا تنجز في عشية وضحاها بقرار فوقي بل تحتاج الى فترة زمنية تستكمل خلالها مستلزماتها، انها عملية صيرورة اجتماعية. فالارادة المجتمعية المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة والديمقراطية، ان لم تكن قد تبلورت تحت ضغط المعاناة والقلق الموضوعي المنطلق من حس مسؤول وشعور عميق بالمخاطر المحيطة، وثقة في وجود امكانية الخروج من الازمة، والتصدي للاسباب التي اوجدتها فأنها لن تكون على درجة من النضج وقدر من الصدق يؤهلانها لامتلاك النظرة الاستراتيجية اللازمة للتغيير(48). وهذا ما يعني ان التنمية والديمقراطية هما عملية تدخل في دائرة التقدم والتطور التدريجي طويل الاجل. اما في اطار مستلزم بناء المؤسسات، فمن دون بناء مؤسسي راسخ المقومات يصون كرامة الانسان ويدافع عن حقوقه لا يمكن تحرير وتهيئة

الطاقات في المجتمع وتوجهها لتمكينها من الوقوف امام القوى الداخلية والخارجية المعادية للتغيير والتقدم، وانه لا سبيل الى تنمية او نهضة كما يقول محمد المزالي-دون تحرير الطاقات بالديمقراطية الحقيقية حتى لو امطرنا السماء ذهباً وفضة(49). وبالمقابل فان خطر الاسراف في الديمقراطية والحريات هو اقل تهديداً للتحرير وتعبئة طاقات الانسان من خطر افتقادها لاننا نعيش-يقول المزالي-(عصر ميزته الحرية واحترام حقوق الانسان احببنا ام كرهنا، شئنا ام ابينا)(50). واذا كانت عملية بناء المؤسسات او ما يدعي بـ(المأسسة) ذات اهمية في حالة التعبئة الاجتماعية وتحرير طاقات الانسان المقصية لانها ضرورية في ظروف متعددة فهي تجنب المجتمع العودة الى حالة التفتت والتجزئة، وتعمل على تصفية الازمات المختلفة، وتضمن تنمية تتصل بالمصلحة العامة(51). ولما كان الصراع الاجتماعي يمثل حقيقة قائمة في كل مجتمع وهذه الحقيقة لا يمكن ان تتوارى كما هي حال حقيقة التنوع والاختلاف في كل مجتمع ايضاً، فان تلك (المأسسة) وان لم تكن كفيلة بالغاء او تجاوز هذا الصراع وذلك التنوع والاختلاف فانها كفيلة بتنظيم هذه الحقائق دون ان يتبعثر الجسد الاجتماعي ويتمزق نسيجه. فهذه المؤسسات هي القادرة على ان تضمن وجود اطار واحد لتنوع متناسق ومنسجم على اساس القبول بحق الاختلاف بين عناصر هذا الجسد المتنوعة.

وبدون ذلك فان المنطقة العربية وبلدانها ستعيش حالة غياب مستحكم للمجتمع المدني وستعيش دون الديمقراطية بصيغة المشاركة السياسية ودون التنمية بصيغتها الشاملة المستقلة.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة ملامسة ماهية وواقع وعلاقة الكلمات الكبرى في الثالوث المتلازم (التنمية-الديمقراطية-المجتمع المدني) في تاريخ المجتمعات الحديثة والمعاصرة بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، ونستطيع ان نلخص منها مجموعة ملاحظات ابرزها:

- ان ما يحدث في واقعنا اليوم من خلال سلوكنا العملي اليومي يعبر عن المأزق الذي نعيش وان اهتمام الانسان اليوم يرتد الى التركيز على انسانيته ومعيارات هذه الانسانية في سبيل توكيد ذاته وهويته ضمن عملية تتمثل في مجال الفعل الانساني وما يصادفه من علاقات غير متوازنة تجعله في موقع الصراع والضياع معاً، ففي المسألة السياسية يجد نفسه خارج اطار المشاركة في القرار، وفي المسألة الثقافية يجد نفسه في غربه عن الهوية الاساسية التي ينتمي اليها، وفي المسألة الاجتماعية والحقوقية يجد نفسه مضطهداً باسم القانون ومقصياً عن مشاريع التنمية.
- ان كل المبررات والاعذار والذرائع التي تعرض لتسويغ تجاهل او محاربة الديمقراطية بل حتى لتأجيلها لا يمكن ان تصمد امام التحليل العقلاني، وهي في الاعم الاغلب من الاحيان، كلمات حق يراد بها باطل. فالادعاء ان الوضع الاقتصادي العام، او عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعيـة، او بـرامج التطـوير والتقـدم الشامل، او خطط الانماء والاعمار والبناء، او المحافظة على الاستقلال الوطني، او ثمن المرور في مرحلة انتقالية يستدعي تجميد وتأخير البناء الديمقراطي او مقايضته، كلها حجج ضعيفة وعقيمة، لان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوطني عموماً لا يمكن ان يحصل الا في ظروف مواتية من العدالة والحرية والديمقراطية.

- لا مراء ان الاساس الاول لجعل ديمقراطية التنمية حقيقة عملية في المنطقة انما يرسى داخلياً ضمن كل بلد من بلدان المنطقة، ومؤدى ذلك اننا اذا كنا نقر بأن قضية ديمقراطية التنمية باتت عالمية الابعاد، واذ كنا نقر ان المحيط الدولي من ناحية، ونمو مفهوم الانسانية بوصفها كلاً واحداً لا يتجزأ من ناحية اخرى، اذا كانت هذه العوامل قد ساعدت على تدويل قضية ديمقراطية التنمية، فان من الضروري ان نلحظ ان البعد الدولي لا يحجب ولا ينوب عن البعد الوطني الداخلي، بل نؤكد ان الساحة الاولى والاساسية في هذا الشأن هي الساحة المحلية.

وفي النهاية، لعل افضل اغلاق لهذه الجولة الدراسية المعرفية هي تلك العبارة المفتوحة التي نسجها (العماد الاصفهاني) عندما قال: (انني رأيت انه لا يكتب انسان كتاباً في يومه الا قال في غده لو غير هذا لكان احسن، ولو زيد كذا كان يستحسن، ولو قدم هذا لكان افضل، ولو ترك هذا لكان اجمل وهذا من اعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر).

الهوامش

(1)عن ماكيفر وبيدج، المجتمع، الجزء الثاني مؤسسة فرانكلين(القاهرة/نيويورك)
(2)لي ثان خوي، التعليم والتنمية، عن كتاب (العالم الثالث يفكر لنفسه 4 مجموعة من الكتاب، اعداد سعد زهران دار ابن رشد، بيروت، 1981، ص35.
(3) اسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص83.
(4)المصدر نفسه، ص57.
(5)عن روبير لاتي، نحو نماء اخر ترجمة احسان سركيس، دمشق 1975، ص25.
(6)روجبه غارودي، منعطف الاشتراكية الكبير، ترجمة اديب اللجمي وكمال العلي، دار البعث، دمشق، 1981، ص19.
(7)اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل، مجلة المستقبل العربي بريوت، العدد1986/90م.
(8)المصدر نفسه.
(9)ا.ي ليفكوفسكي، ابن العالم الثالث من العالم المعاصر، ترجمة مطكانيوس حبيب، دمشق، 1972م، ص 123.
(10)عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م، ص13.
(11)مراد وهبه، محاورات فلسيفية في موسكو، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977م، ص148.
(12)مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976م، ص21.
(13)وميض عمر نظمي، قضية التخلف والتقدم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م، ص15.
(14)حسين مروة، قضية الديمقراطية وحرية الكاتب، عن كتاب قضايا الثقافة والديمقراطية، بحوث المؤتمر الاول لاتحاد الكتاب اللبناني، دار العلم ودار ابن خلدون ودار الفارابي، بيروت، 1980، ص267.
(15) اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، دار الوحدة، بيروت، ط، 1983م، ص182.
(16) التفاصيل انظر عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق (رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، غير منشورة) الفصل الاول (في ماهية الديمقراطية الليبرالية).
(17) عصام نعمان، اية ديمقراطية، اية واحدة؟ دار الطليعة، بيروت، 1981م، ص10.
(18)صلاح عيسى، الديمقراطية الكل في واحد؟ مجلة الكاتب، القاهرة، العدد 160لسنة 1974، ص9.
(19)فيصل دراج، ثقافة المجتمع وثقافة الثورة، عن كتاب الديمقراطية والثقافة (قضايا) مصدر سابق الذكر، ص7.
(20)توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. وميض عمر نظمي، دار الطليعة، بيروت، 1986م، ص 9-10.
(21)فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص42.
(22)المصدر نفسه، ص43.
(23)عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ط، 1998ف، ص12.
(24)المصدر نفسه، ص12.

(25)كريم ابو حلاوة، اشكالية مفهوم المجتمع المدني، دار الاهالي، دمشق، ط، 1998م.
(26)المصدر نفسه، ص76.
(27)المصدر نفسه، ص83.
(28)المصدر نفسه، ص100.
(29)انظر بحوث ومناقشات ندوة بيروت 1992 في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت، لبنان، ط1، 1992م.
(30)المصدر نفسه، ص292 (سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل) المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة..
(31) حول الصياغات الفكرية السياسية العامة لنشوء المجتمع المدني عند جون لوك انظر:
- محمد فتحي الشنيطي، جون لوك، دار الطليعة، بيروت، 1969م.
- عبد الرضا حسن الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص ص 343-357.
(32)ينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة مقومات او اركان اساسية: الركن الاول: هو الفعل الارادي، فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده، فهو غير الجماعة القرابية مثل الاسرة والقبلية، والركن الثاني هو التنظيم الاجتماعي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات وكل تنظيم فيها يضم افراداً او اعضاء اختاروا عضويته بمحض ارادتهم الحرة، اما الركن الثالث للمجتمع المدني فهو ركن اخلاقي سلوكي. انظر سعد الدين ابراهيم-المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي-عن كتاب محمد زاهي المغربي-المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا-مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع ص ص 5-6.
(33) المصدر نفسه ص6.
(34)المصدر نفسه ص12. في دراسته المعنونة (جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة) يذهب ربورت بونتام الى تأكيد ما سماه (رأس المال الاجتماعي) Social Capital ولا يعدو هذا المصطلح ان يكون هو بذاته ما نسميه بـ(المجتمع المدني)-المصدر نفسه ص ص 8-9.
(35)فالح عبد الجبار-الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق-مصدر سابق الذكر-ص الغلاف الاخير.
(36)المصدر نفسه ص 41 (53) المصدر نفسه ص 42.
(37)المصدر نفسه، ص47.
(38)شوفنمان، انا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك وبديع عطية، عمان، دار الكرمل، 1992، ص164.
(39) عن سعد الدين ابراهيم وآخرون، ازمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط (رؤى عربية وامريكية) دار مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1992، ص 206-207.
(40)المصدر نفسه، ص207.
(41) المصدر نفسه، ص207.
(42)اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، مصدر سابق الذكر، ص181.
(43)عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الامارات العربية، 1998، ص320.
(44)علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص27.
(45)مجموعة باحثين، التنمية العربية (الواقع الراهن) والمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص247.
(46) المصدر نفسه، ص37.
(47) اسامة عبد الرحمن، الانسان العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد131/1990م ص 9-11.
(48)مجموعة مؤلفين، التنمية العربية، مصدر سابق الذكر، ص84085.
(49)محمد المزالي ومجموعة مؤلفين، ماذا بعد عاصفة الخليج (رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط)، مركز الاهرام، القاهرة، 1992م، ص137.
(50)المصدر نفسه، ص153.
(51)غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب، بغداد 1993، ص110.